

**المحدثون: جهودهم ومناهجهم في تأريخ المباحث الكلامية
(قضايا الإيمان وأفعال العباد أنموذجاً)**

المؤلف: د. محمد الغريسي

جامعة الزيتونة تونس -

ghrissimohamed22160187@gmail.com

تاريخ الإرسال: 18 / 01 / 2025؛ تاريخ القبول: 21 / 08 / 2025

**The hadith scholars: their efforts and approaches in the
history of theological investigations
(Issues of faith and the actions of people are an example)
D. MOHAMMED GHRISSI**

خلاصة البحث:

يفترض الأساس النظري لهذا البحث أنّ المحدثين هم الجيل
المؤسس والمدافع عن عقيدة أهل السنة وإن اعتنوا بجمع سنة النبي -
صلى الله عليه وسلم - رواية ودراية، فإنّهم تحمّلوا مسؤولياتهم في
علم الكلام؛ حيث اضطرّوا إلى البحث فيه بمنهج يجمع بين النصّ و
العقل؛ فكانت لهم مساهمات و أطروحات تستحقّ الذكر والإشادة. كما
يفترض البحث أنّ المحدثين واكبوا ظروف ومشاكل عصرهم، من

مرحلة التذكير بعقائد السلف تبعا للمدلول النصي إلى التعمق في
المحاكاة الكلامية بمنطوق النقل والعقل، مع التأكيد على أن الاستدلال
بالعقل لا يكون إلا وفق الإطار العام الذي رسمه الشرع.

الكلمات المفتاحية: المحدثون، تأريخ المباحث الكلامية، قضايا
الإيمان، أفعال العباد.

:Abstract

The theoretical basis of this research assumes that
The theoretical basis of this research assumes that the hadith
scholars are the generation that founded and defended the
Sunni doctrine, even if they cared about collecting the Sunnah
of the Prophet peace be upon him novel and knowledge, They
assumed their responsibilities in the science of theology. They
were forced to research it using an approach that combines
text and reason. They had contributions and theses that
deserve mention and praise. The research also assumes that
the hadith scholars kept pace with the circumstances and
preoccupations of their era, from the stage of recalling the
beliefs of the predecessors according to the textual meaning,
to delving deeper into the verbal argument using the text of
transmission and reason, while emphasizing that reasoning by
reason can only be in accordance with the general framework
drawn up by Sharia law.

Keywords: The hadith scholars , the history of theological investigations , Issues of faith , the actions of people

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين و الصّلاة و السّلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيّدنا محمّد و على آله وصحبه أجمعين، و بعد:

تعيش أمتنا فترة عصبية و تشهد أحداثا جساما؛ حيث طالت معاول الهدم مقدّساتها، و نسبت إلى قيمها وأخلاقها الافتراءات، و أضحى أعداؤها يسومونها بالإرهاب و التطرّف و الرجعيّة، وقد ساعد على نشر تلك الدّعاوى و الأباطيل تصرّفات خاطئة لبعض من يلبسون لباس الإسلام و ينسبون إليه، فكانت أفعالهم الخاطئة وسلوكياتهم المشينة وسيلة لترويج تلك الافتراءات و سببا في فسوّ تلك المغالطات.

كما جانب بعض المسلمين الصّواب، وأسأؤوا فهم بعض النّصوص فحملوها على غير محلّها وأحلّوها في غير محلّها، وصيّروها لغير ما أنزلت لأجله؛ و لربّما تركوا النّاسخ و أخذوا بالمنسوخ، وعملوا بالعامّ و أهملوا مخصّصه وعوّلوا على المطلق ولم يرجعوا إلى مقيّده، وجانبت فهمهم طرق الجمع بين النّصوص، وغرّروا بشباب المسلمين فضلا عن العوامّ فراحت طاقاتهم تهدم تاريخ أمتنا المجيد و تشوّهه و تصيّره إلى ما لا يجب أن يكون.

يضاف إلى ما سلف أنّ البعض تمسّك ببعض النّصوص المنسوبة إلى بعض الأئمّة المحدثين والتي يذمّون فيها الكلام و أهله؛

فأضحت هذه النصوص أداة للتكفير وإخراج بعض أبناء الأمة من الإسلام انتصاراً لأهل الحديث وتملصاً من انتاجات العقل وتفاعلاته مع نصوص الشرع ولا ريب أنّ هذا التصوّر عار عن الحقيقة؛ فالمحدثون هم الجيل المؤسس لمدرسة أهل السنة والجماعة والمنافحون عن عقيدة السلف الصالح من أجل استمرارها على النهج الذي رسمه القرآن وسار عليه جيل البعثة والخلافة الراشدة، وهم كذلك أعلام المدرسة التي حكمت العقل القرآني في منهجها للدفاع عن سلامة الإيمان ومقاومة الانحرافات و البدع.

و تأسيساً على ما تقدّم فإنّ الكثير من علماء الحديث ألزمتهم مسؤوليتهم تجاه دينهم وأمّتهم ضرورة البحث في علم الكلام بمناهج يتألف فيها العقل والنقل والواقع؛ فراحوا يذودون عن عقائد الإسلام حتّى باتت مؤلفاتهم ومدوّناتهم مظانّ حديثيّة و كلاميّة، وفي هذا السياق يتنزّل موضوعنا المحدثون: جهودهم ومناهجهم في تاريخ المباحث الكلامية (قضايا الإيمان و أفعال العباد أنموذجاً).

إشكاليّة البحث:

إذا تحدّثنا عن علم الكلام أو الفرق الكلاميّة يتوجّه تفكيرنا إلى انتاجات المتكلّمين وأرباب المقالات ظنّاً ممّا أنّ هؤلاء هم الذين يمثّلون الفكر الإسلاميّ ناسين أو متناسين جهود المحدثين الذين كثيراً ما نحكم على انتاجاتهم بأنّها قراءات أو شروح سطحيّة لنصوص الوحي أو أنّ جهودهم لا تتجاوز حدود الرواية، والحال أنّ المحدثين يجمعون بين

الرّواية والدّراية، فأوجدوا علم الجرح والتّعديل فضلا عن مناهج تيسّر نقد الأحاديث سنداً و متناً. وإذا كان أهل الحديث جمعوا السّنن فأوعوا وأوجدوا العلوم والمناهج للنّقد والتّمحيص وجدّوا في تبليغ سنّة النبيّ - صلى الله عليه وسلم- القوليّة والفعليّة و التّقريريّة فلا ريب أنّهم جمعوا بين العقل و النصّ ما يرفع مدوّناتهم الحديثيّة إلى مصافّ المدوّنات التي تؤرّخ للمباحث الكلاميّة بعد أن جمعوا النّصوص واستحكمت بيدهم المناهج وهذا ما سيبيّنه هذا البحث.

منهجيّة البحث:

حنّمت طبيعة البحث أن أسلك فيه منهجا يقوم على الإيجاز الذي أرجو ألا يكون مخرلاً ، وذلك بالاختصار على الأفكار الأساسيّة فضلا عن أنّه يجمع بين العرض والتّحليل والمناقشة والنّقد؛ أمّا العرض والتّحليل فالغرض منهما بسط جهود المحدثين في التصديّ للخصوم و خاصّة أرباب البدع و الملل و النّحل والردّ عليهم في مسعى لتحقيق استمراريّة الرّسالة الخاتمة وتنقية معتقدات المسلمين من كلّ ما يشوبها. أمّا المناقشة و النّقد فكان الغرض منهما بيان أنّ المحدثين وإن عدلوا عن الكلام في حرص منهم على التمسك بالدين فقد أتوا بأحاديث ردّوا بها عن مخالفهم فضلا عن كلّ من يتربّص بعقائد الإسلام وقارعوا حججهم فتكلّموا لتوضيح العقائد.

1- أثر منهجية تدوين الحديث في التدوين التاريخي:

يقصر بعض الباحثين معنى التاريخ على تتبع أحداث الماضي؛ ففي اللغة العربية يعني التاريخ والتأريخ والتاريخ الإعلام بالوقت وقد يدلّ تاريخ الشيء على غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه و يلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع، و عموما فالتأريخ هو علم يبحث عن أحداث الزّمان من ناحية التّعيين و التّوقيت وموضوعه الإنسان و الزّمان و مسائله أحواله المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان. (السخاوي، الإعلان بالتأريخ لمن ذمّ التاريخ، القاهرة - مصر،

1349هـ، ص7)

قرن الله تعالى طاعته بطاعة رسوله -صلى الله عليه وسلم- في العديد من الآيات الكريمة و دعا إلى طاعته في آيات كثيرة ثمّ أكّد في عدد آخر وجوب الأخذ بما جاء به النبي ﷺ و منه قوله تعالى: (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)، (سورة النساء الآية 69)، و لهذا احتلت أحاديث النبي ﷺ المنزلة الثانية بعد النصّ القرآنيّ عند المسلمين فأخذوا يجمعونها و يدوّنونها حيث حتّ النبيّ صحابته الكرام على تعلّم الكتابة عقب انتشار الإسلام؛ لحاجة الإسلام إلى كُتّابٍ للوحي و لأجل التّهوض بأعباء الدولة، فقام النبيّ ﷺ بتعيين

كُتَّاباً للوحي، وبعضهم للصدقة. وبعد الهجرة واتساع الدولة الإسلامية زاد عدد الكتاب من الصحابة رضي الله عنهم، وكان الذي يعرف القراءة والكتابة يعلم غيره، ولم تقتصر الكتابة على الرجال بل كان هناك من النساء من تعلمن في بيوتهن، و بعد انتشار الصحابة في الأمصار اتسع التعليم وكثرت حلقات العلم.

لم يظهر في العصر النبوي تدوين للسنة النبوية بشكل رسمي (راجع: عجاج، محمد، السنة قبل التدوين دار الفكر، بيروت- لبنان، ط3، 1980، 309-298/1، بتصرف). و ذلك راجع إلى تحذير النبي من الكتابة كما في حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه، وحدثوا عني، ولا حرج، ومن كذب علي - قال همام: أحسبه قال - متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». (صحيح، مسلم، كتاب الزهد و الرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ح. رقم 3004). يرجع نهي النبي ﷺ عن تدوين الحديث إلى خشيته من أن يختلط الحديث بالقرآن خاصة و أن القرآن لم ينزل جملة واحدة بل نزل منجماً و مفرقاً طيلة ثلاث و عشرين سنة موزعاً على الحوادث و الوقائع.

أدى هذا النهي إلى تحرج عدد من الصحابة ممن كانوا يحفظون الحديث من روايته و امتنعوا عن ذلك تنازلاً عند أمر النبي

ﷺ وكان آخرون منهم يقتصدون في الرواية مخافة الوقوع في الزلل؛ أخرج ابن ماجه (ت273هـ) عن الشعبي، عن قرظة بن كعب، قال: بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة وشيعنا، فمشى معنا إلى موضع يقال له صرار، فقال: «أتدرون لم مشيت معكم؟» قال: قلنا: لحق صحبة رسول الله ﷺ، ولحق الأنصار، قال: ﴿ لكنني مشيت معكم لحديث أردت أن أحثكم به، فأردت أن تحفظوه لِمِمشاي معكم، إنكم تقدمون على قوم للقرآن في صدورهم هزيز كهزيز المرجل، فإذا رأوكم مدّوا إليكم أعناقهم، وقالوا: أصحاب محمد، فأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ، ثم أنا شريككم ﴾. (سنن الترمذي، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، ج. رقم 28).

بدأت عملية جمع الأحاديث النبوية منذ القرن الثاني للهجرة حيث قام التابعون بتدوين السنة، ولم يقل اهتمامهم عن اهتمام الصحابة بها، و كان ممن دون الحديث و أباح كتابته: سعيد بن المسيب (ت94هـ) والحسن البصري (ت110هـ) والشعبي (ت100هـ)، وهمام بن منبه (ت131هـ) وكانوا حلقة الوصل بين القرون الأولى والمُصنّفين في بداية القرن الثاني، و وضع التابعون جملة من الضوابط التي تحفظ تدوين السنة دون تحريف كما كانت تراجع إمّا

سماعا أو قراءة على شيوخ العلم. (راجع: الكيلاني، مناظر، تدوين الحديث،
ترجمة عبدالرزاق إسكندر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2004).

و لما اتسعت الرقعة الإسلامية شرقا و غربا دخل في الإسلام
من لم يصحب الرسول و لم يعالج أمر الجاهلية ما أتاح الفرصة لذوي
المآرب الخاصة أن يضعوا أحاديث مزورة خدمة لمذاهبهم و أهوائهم
أو نحلهم أو محاولة منهم لتشويه الدين و أوامر الرسول ﷺ، زد عليه
أن فئة أخرى من وضاع الحديث كان غرضهم من الوضع فعل الخير
و دعوة الناس إلى التزام الأخلاق الحميدة؛ فاختلقوا أحاديث تذرعو
بها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... وهكذا كثر الوضع خاصة
منذ فتنة مقتل عثمان (ت35هـ) فراح البعض ينتصر للأمويين
والبعض الآخر للقرشيين ثم تعمق الأمر مع الخوارج و الشيعة و كل
صاحب هوى من أرباب الملل و النحل و كذا فعل العباسيون تأييدا
لحقهم في الخلافة... ففشى الكذب و الانتحال و التزوير.

مثل بلاء الوضع في الحديث النبوي هاجسا للمحدثين و الرواة
الذين سارعوا لوضع ضوابط للحديث ونصّه منعا للكذب و الانتحال
والتزوير فيما ينسب للرسول ﷺ من أقوال و أفعال، و تمّ التعارف
والاتفاق بين علماء الحديث على إقرار شروط للرواية منها التثبت
والتحري. و قد دعت الضرورة إلى التزام منهج الإسناد حفاظا على
منطوق الأحاديث و معانيها لمواجهة كل من تخول له نفسه الادّعاء

كذبا و زورا على الرسول ﷺ؛ و تحقيقا لهذا الغرض كلف عمر بن
عبد العزيز (ت101هـ) أبا بكر بن محمد بن حزم (ت120هـ) عامله
على المدينة مهمة جمع الأحاديث؛ أخرج الدارمي (ت255هـ) في
سننه عن عبد الله بن دينار، قال: «كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله
إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن اكتب إلي بما ثبت عندك
من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبحديث عمرة، فإنني
قد خشيت دروس العلم وذهابه». (سنن الدارمي، كتاب العلم، باب من رخص
في كتابة العلم، ج. رقم 504).

وهكذا وضع علماء الحديث مناهج صارمة للتحقق من
الأحاديث رواية و دراية و بذلوا جهودا مضنية لغريلة الأحاديث
ونقدها سندا و متنا و اشترطوا في قبولها شروطا مهمة كالعدالة
والضبط و الثقة و غيرها من قواعد الجرح و التعديل والتي مهّدت
لنشوء أحد فروع التاريخ عند العرب وهو طبقات الأشخاص
وتراجمهم وبهذا ظهرت كتب التراجم و السير و الطبقات، ولا ريب
أن العلوم الحديثية مهّدت لنشأة علم التاريخ أو التأريخ الذي استهله
المسلمون بتدوين المغازي و السير كما لا نشك أن الغرض من ذلك
كان التعمق في دراسة حياة النبي ﷺ وسيرته و غزواته وأعماله فضلا
عن سير و أعمال و غزوات أصحابه و فتوحاتهم.

ومن هنا نوّكد أنّ المدونات الحديثية و غيرها من كتب المغازير السير
و الطبقات حوت مادّة لا بأس بها من الأحاديث و الأخبار ذات الصّلة
بالآراء الكلامية فالمحدثون لم يكونوا بمعزل عن مشاغل أمّتهم فقد
تكلم المحدثون كما في الفقه الأكبر و ردّوا في الردّ على الجهميّة
وأوضحوا أفعال العباد كما فعل البخاري (ت256هـ) وأولوا مختلف
الحديث كما فعل ابن قتيبة (ت276هـ) وابن فورك (ت406هـ)
وأوضحوا عقيدة القدر و مسائل الأسماء و الصفات و غيرها من
المباحث كما فعل البيهقي (ت458هـ) و الصابوني (ت449هـ) و ابن
منده (ت395هـ)... و لا شك أنّ عرض وتحليل و مناقشة بعض مضامين
هذه الآثار من شأنه أن يجعل منها مصدرا و مادّة مهمّة لتأريخ الآراء
الكلامية، و تحقيقا لهذا الغرض عدت إلى أهمّ المصادر الرئيسيّة التي
تخدم الموضوع دون تحامل أو تجاف.

2- من جهود المحدثين في تأريخ المباحث الكلامية

** قضية الإيمان

كان إيمان الرّعيّل الأوّل في عصر البعثة و الخلافة الرّشدة من
بين المسلّمات بين عامّة المسلمين و مردّ ذلك إمّا وجود النّبّي p بين
ظهرانيهم يوضّح لهم ما أشكل عليهم بل كان p لأصحابه كالنّبراس
المنير يخرجهم من وحل الجهل و الظّلمات إلى نور العلم و الإيمان،

أو نهيه p عن الجدل في الدين فصدّقه فيما أخبر من وجوب توحيد الله و الإيمان بكتبه و ملائكته و رسله و اليوم الآخر و القدر خيره و شره، قال تعالى: (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ). (سورة البقرة الآية 285).

و هكذا صدّق هؤلاء الرّسول p في كلّ ما جاء به من ربّه و أقرّوا بالصّحّة و صدّقوا بقلوبهم و عملوا بجوارحهم إذ الإيمان كما قال ابن حجر (ت852هـ) : ﴿ تصديق الرّسول فيما جاء به عن ربّه و هذا القدر متفق عليه ﴾. (ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1379هـ ، 1/46). زد عليه أنّ الحديث المعروف بحديث جبريل يؤكّد أنّ الصّحابة كانوا يصدّقون و يعملون دون جدال؛ روى مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر قوله: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثّياب، شديد سواد الشّعر، لا يرى عليه أثر السّفرة، ولا يعرفه منّا أحد، حتّى جلس إلى النّبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله

ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله ﷺ ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً» ، قال: صدقت، قال: فعجبنا له يسأله، ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»... ثم انطلق فلبثت ملياً، ثم قال لي: «يا عمر أتدري من السائل؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم». (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة باب معرفة الإيمان و الإسلام...، ح.رقم 8).

كشف هذا الحديث عن أنّ الإسلام و الإيمان و الإحسان كلّها من الدين إذ أحدهما يختصّ بما يجب اعتقاده و التسليم به و الآخر متضمّن لما يجب العمل به، و لو طالعنا صحيح البخاري أو صحيح مسلم بما أنّ الأمة قد تعارفت على صحّتهما لوجدنا أنّهما يبدآن بكتاب الإيمان ليتأكّد معها أهميّة هذا المبحث، لكنّنا نتساءل عن العلل الكامنة وراء طرح قضية الإيمان و الكفر و موقف المحدثين من ذلك.

وللإجابة على هذا التساؤل نوّكد أنّ مقتل عثمان بن عفّان (ت35هـ) مثل فتنة هزّت كيان الدولة وزلزلت الأمة وعاصفة هوجاء أضعفت البناء السياسي الإسلامي خاصة مؤسسة الخلافة فتطاوّل الرّاعاع من المصريين وغيرهم من أهل العراق من النّاقمين و الحاقدين و المتربّسين الذين يكيدون للإسلام و أهله و هم يلبسون لباس الغيرة و يضمرون الكفر، فما كان منهم إلّا أن أطاحوا بخلافة ذي التّورين في مشهد مأساوي. و لم يكن في المسلمين بعد مقتل عثمان (ت35هـ) من هو جدير باحتواء الأزمة غير عليّ بن أبي طالب (ت40هـ) الذي لم تكذب بيعته تتّم حتّى خرج عليه كلّ من طلحة (ت36هـ) و الزبير (ت36هـ) و اتّهماه بالضّلوع وراء مقتل عثمان مطالبين بتسليمهم القتلة. و تطوّر الخلاف بينه و بينهم في موقعة الجمل ثمّ عقب ذلك موقعة صفّين... و كان من نتائج هذه الأزمة انقسام المسلمين إلى قطبين شيعة عليّ و شيعة معاوية (ت60هـ) فضلا عن الخوارج. (راجع: الغريسي، محمّد، تاريخ الإسلام السياسي من الحكومة النّبويّة حتّى العصر العبّاسي الأوّل، مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس، ط1، 2023، ص ص 105-143).

و بناء عليه خرجت المسألة الإيمانيّة من بعدها العقائدي أي من مجرد التّصديق القلبي بما يتماشى مع ما أكّده النّصوص الدينيّة إلى

البحث النظري الفلسفي الذي اضطرَّ إلى البحث في حقيقة الإيمان وعلاقته بالعمل والفرق بين الإيمان والإسلام، و هل الإيمان يزيد وينقص و كل ذلك كان سببه الخلافات التي بلغت حدَّ التكفير و القتل والاحتراق؛ فالخوارج مثلاً كفّروا المتحاربين و أخرجوهم من دائرة الإيمان تبعاً لمسألة مرتكب الكبيرة المتولّدة عن مقتل الخليفة الثالث، وخطأوا علياً حينما قبل التّحكيم معتبرين أنّ الحكم لله ثمّ للسّيوف. و كذا المرجئة فوّضوا البحث في مسألة المؤمن و الكافر إلى الله وحده الذي له الحقّ دون سواه في قبول الإيمان أو الحكم على الشخص بأنّه كافر، و بسبب تأخيرهم العمل عن الإيمان و قولهم لا تضرّ مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وكذلك المعتزلة حينما ظهوراً أوّل مرّة على السّاحة الفكرية كفريق متكلم عقب خلاف واصل بن عطاء (ت131هـ) مع شيخه الحسن البصري (ت110هـ) طرحوا موضوع الإيمان و الكفر، فكان مرتكب الكبيرة عندهم مؤمناً فاسقاً.

و أمام هذا الرّخم الفكريّ الذي لم نرم الاطناب في عرضه والإتيان على مجمل تفاصيله تفادياً للإطالة كان لابدّ من التّأكيد على وجود فريقين لمدرسة أهل السنّة لكلّ منهما موقفه من المسألة:

الفريق الأوّل: مدرسة المحافظين؛ و يمثلها المحدثون و الفقهاء

مثل مالك (ت193هـ) و الشّافعي (ت204هـ) و أحمد بن حنبل

(ت241هـ) و أبو حنيفة (ت256هـ) و البخاري (ت256هـ) و مسلم
(ت261هـ) ...

الفريق الثاني: مدرسة النقل المستعين بالعقل؛ و يمثلها ابن منده

(ت395هـ) و ابن فورك (ت406هـ) واللالكائي (ت418هـ)
والصابوني (ت449هـ) و البيهقي (ت456هـ) ...

استهلّ البخاري (ت256هـ) و مسلم (ت261هـ) صحيحهما
بكتاب الإيمان لأنّ هذه المسألة كانت من أولى المباحث التي شغلت
مفكّري الإسلام و خاصّة أرباب المقالات و الآراء الكلاميّة، و لبيان
موقف المحدثين من مسألة الإيمان حول هؤلاء جمع ما قدروا عليه
من نصوص و بوّوها تحت كتاب الإيمان وفقاً لمواضيع مختلفة منها:

الموضوع المتعلق بالإيمان	الكتاب
❖ باب أمور الإيمان	صحيح البخاري
❖ باب من الإيمان أن يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه	
❖ باب حلاوة الإيمان	
❖ باب علامة المنافق	
❖ باب ☐ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا	

فأصلحوا بينهما	
❖ باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان	
❖ باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة	صحيح مسلم
❖ باب: الإيمان ما هو وبيان خصاله	
❖ باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين	
❖ باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة، وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة	
❖ باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله	
❖ باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار	

يؤكد البخاري في صحيحه أنّ الإيمان قول و فعل، يزيد وينقص و لهذا فالعمل من الإيمان لأنّه التعبير العمليّ عمّا وقر في القلب حتّى يتميّز المؤمن من المنافق و يؤكد ذلك حديث جبريل كما في صحيح مسلم الذي جاء ليعلّم الحاضرين و من ورائهم كلّ المسلمين الفرق بين الإسلام و الإيمان و أنّهما يتفقان من جهة التلازم ويختلفان من حيث البحث المجرد؛ أخرج البخاريّ في صحيحه عن سعد أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً وسعد جالس، فترك رسول الله ﷺ رجلاً هو أعجبهم إليّ،

فقلت: يا رسول الله ما لك عن فلان فو الله إني لأراه مؤمنا، فقال:
«أو مسلما» فسكت قليلا، ثم غلبنني ما أعلم منه، فعدت لمقاتلي، فقلت: ما
لك عن فلان؟ فو الله إني لأراه مؤمنا، فقال: «أو مسلما». ثم غلبنني ما
أعلم منه فعدت لمقاتلي، وعاد رسول الله ﷺ، ثم قال: «يا سعد إني
لأعطي الرجل، وغيره أحب إليّ منه، خشية أن يكبه الله في النار». (صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، ح. رقم 27)

و تأسيسا على ما تقدّم فإنّ المحدثين بخلاف أرباب الفرق
والمقالات- جمعوا أحاديث تؤكّد أنّ المعصية لا تخرج صاحبها من
دائرة الإيمان و لا يكفّر صاحبها لقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ
يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى
إِثْمًا عَظِيمًا، (سورة النساء الآية 48). كما أنّ قتال المؤمن للمؤمن كبيرة
و لكنّها لا تخرج فاعلها من الإيمان و هذا ما يؤكّده البخاري حينما
وضع بابا تحت كتاب الإيمان و اسمه ب ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾، فرغم هذا الاحتراب لا يجوز أن يخرج
أحدهما الآخر من الإيمان و ينعته بالكفر و آية ذلك أنّنا رأينا ضراوة
المعارك بين عليّ و خصومه و مع ذلك لم يكفّر أحد منهم الآخر بل
كانوا يقولون ﴿ خصمان بغى بعضنا على بعض ﴾، ولتأكيد هذا المعنى

أخرج مسلم في صحيحه بسلسلة من أصح الأسانيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : «إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما». (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، ح. رقم 60).

و لا ريب أنّ المحدثين حينما جمعوا هذه الأحاديث إنّما راموا وأد الفتن و القلاقل التي ألفت بظلالها على المسلمين في دعوة صريحة إلى الاعتصام بحبل الله المتين و التمسك بالعروة الوثقى علاوة على إشاعة روح التحابب بين المسلمين و العمل على توحيد كلمتهم و رايهم حتى لا يفسلوا و تذهب ريحهم و لهذا وضع البخاري بابا في صحيحه سمّاه ﴿من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه﴾ و غيره من الأبواب التي حفلت بها كتب المحدثين.

و يضاف إلى ما تقدّم من جهود البخاري و مسلم جهود مدرسة الحجاز ممثلة في مالك بن أنس (ت179هـ) علاوة مدرسة الشام و العراق ممثلة في بقية المحدثين أبي حنيفة (ت150هـ) و الشافعي (ت204هـ) و ابن حنبل (ت241هـ).

عالج الإمام مالك مسألة الإيمان حينما لم يجوز تكفير المسلم للمسلم فقد وضع في موطنه كتابا سمّاه كتاب الكلام و فيه أخرج عن

عبد الله بن عمر، أنّ رسول الله ﷺ قال: «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما». (الموطأ، كتاب الكلام، باب ما يكره من الكلام، ح. رقم 1). وحفاظاً منه على السنّة نهى عن الرأي المذموم في مسعى منه لأن تعود الأمّة إلى ما كانت عليه على عهد الرّاعيل الأوّل إذ ﴿لن يأتي آخر هذه الأمّة بأهدى ممّا كان عليه أوّلها﴾ (الشاطبي، الموافقات، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1992، ص263).

و كان يردّ على أصحاب الأهواء من أرباب الملل و النحل و يحثّ النّاس على التمسك بعقيدة أهل السنّة والجماعة؛ نقل القاضي عياض (ت544هـ) أنّ رجلاً سأل مالكا ﴿من أهل السنّة يا أبا عبد الله؟ قال: الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي ولا رافضي ولا قدري﴾، (القاضي عياض، ترتيب المدارك، تحقيق عبدالقادر الصّحراوي، مطبعة فضالة -المغرب، ط1، 1970، 41/2)، ويضيف القاضي عياض نقلاً عن ابن القاسم قوله أنّ مالكا كان يقول الإيمان يزيد وتوقف عن النقصان و كان يقول: أنا مؤمن و الحمد لله (القاضي عياض، ترتيب المدارك، 41/2). دون فلسفة و لا جدال و لسان حاله قول النبيّ p: «ذروني ما تركتكم، فإنّما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما

استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» (صحيح مسلم، كتاب الحج، باب
فرض الحج مرة في العمر، ح. رقم 1337).

و تأتي هذه الأخبار من منطلق قناعة بأنّ في القرآن و السنّة
كفاية فقد تكفّلا بكلّ ما يتصلّ بمضامين العقيدة دون غموض؛ و إذا
كان الرّسول ﷺ قد نهى أصحابه عن الجدال و هو بين ظهرانيهم فإنّ
الخلف أولى بترك الجدال من السلف و أنّ عدم الخوض ليس مردّه
قصور في الفهم و إنّما هو أمر نبويّ جازم بوجوب التّرك.

و حاصل ما تقدّم أنّ البخاري و مسلم و مالك و غيرهم من
المحدثين حينما تعرّضوا لمبحث الإيمان و ساقوا البراهين و الحجج
إنّما كانوا يروونها من باب الردّ على المخالفين لعقيدة أهل السنّة و
الجماعة فضلا عن تصديّهم لأرباب الأهواء الذين شوّشوا على النّاس
معتقداتهم و أكثروا من المغالطات؛ و من هنا نقول أنّ هؤلاء الأئمّة
إنّما هم مصلحون اجتماعيون بل هم ورثة نبيّهم، دفعتم غيرتهم على
الإسلام أن يتصدّوا و يعالجوا علل مجتمعاتهم، ولمّا حفظت الأئمّة
مدوّناتهم التي حفلت بالردود فلا شك أنّ المقالات و الآراء الكلاميّة
تبقى باقية ما بقيت الردود وهذا ما يرشّح مدوّناتهم الحديثيّة أن تكون
مصدرا مهمّا للآراء و المباحث الكلاميّة فضلا عن أن تكون وعاء
لتأريخ و حفظ هذه المباحث.

**** قضية الفعل الإنساني و صلته بالقدر**

طرح المشهد المأساوي لوفاة الخليفة الثالث كثيرا من الأسئلة من بينها: هل كان قدر عثمان أن يفعل أفعالا تجلب نقمة الناس عليه؟ وهل كان مخييرا فيما ذهب إليه أم مسييرا؟ ألم يكن بمقدور عثمان أن يجنب المسلمين ما قد يقصم ظهورهم؟ ومن هنا تقاطرت الفتن على المسلمين و باتوا في حيرة من أمرهم؛ فأهل الشام لا يدرون أكانوا على حق أم على باطل، و الموالون لعلي (ت40هـ) تساءل الكثير منهم عما إذا كانوا مخيرين أم مضطرين في مسيرهم إلى العراق و من بعد إلى الشام.

أخرج السيوطي (ت911هـ) عن عكرمة قال: لما قدم علي من صفين قام إليه شيخ من أصحابه فقال يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام بقضاء وقدر؟ فقال علي: و الذي فلق الحبة و برأ النسمة ما قطعنا واديا ولا علونا تلعة إلا بقضاء وقدر. فقال الشيخ عند الله أحسب عنائي. فقال علي: بل عظم الله أجركم في مسيركم وأنتم مصعدون وفي منحدركم و أنتم منحدرون؛ وما كنتم في شيء من أموركم مكرهين و لا إليها مضطرين. فقال الشيخ: كيف يا أمير المؤمنين والقضاء والقدر ساقنا إليها؟ فقال: ويحك لعلك ظننته قضاء لازما وقدر حاتما؟ لو كان ذلك لسقط الوعد والوعيد وبطل الثواب والعقاب و لا أتت لائمة من الله لمذنب و لا محمدة من الله

لمحسن ولا كان المحسن أولى بثواب الإحسان من المذنب ﴿﴾ (السيوطي، جلال الدين، جامع الأحاديث، د.ت، 10/32. المتقي الهندي، علاء الدين: كنز العمال في سنن الأقوال و الأفعال، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط/5، 1981، 1/344-345).

و ذكر الأسفراييني (ت471هـ) أنّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه سأله سائل عن القدر فقال: طريق دقيق لا تمش فيه. فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟ فقال: بحر عميق لا تخض فيه. فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر. فقال: سرّ خفيّ لله لا تفشه. فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر. فقال علي: يا سائل إنّ الله تعالى خلقك كما شاء أو كما شئت؟ فقال: كما شاء. قال: إنّ الله تعالى يبعثك يوم القيامة كما شئت أو كما يشاء؟ فقال: كما يشاء. فقال: يا سائل لك مشيئة مع الله أو فوق مشيئته أو دون مشيئته؟ فإن قلت مع مشيئته ادّعت الشّركة معه، وإن قلت دون مشيئته استغنيت عن مشيئته، وإن قلت فوق مشيئته كانت مشيئتك غالبية على مشيئته، ثم قال: ألسنت تسأل الله العافية؟ فقال: نعم... ثم قال علي: لو وجدت رجلاً من أهل القدر لأخذت بعنقه ولا أزال أضربه حتى أكسر عنقه فإنهم يهود هذه الأمة ﴿﴾ (الأسفراييني، التبصير في الدّين و تمييز الفرقة النّاجية عن الفرق

الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، دار عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط/ 1، 1983،
ص 94).

تلك إذن نماذج خالدة و صور لمواقف الصّحابة ١٢ حول
مسألة القدر و هي بلا شكّ تعكس حال سلف الأُمَّة و من عاصرهم في
رسوخ الإيمان و وضوح و صفاء العقيدة، لكنّ مشكلة القضاء و القدر
وإن برزت في وقت مبكّر من تاريخ الإسلام السياسيّ و الدّينيّ فقد
أضحى لها دعاة بارزون من أمثال معبد الجهني (ت80هـ) و غيلان
الدّمشقي (ت105هـ). و قد قيل إنّ معبد هو أوّل من تكلم في نفي القدر
و كان يرى أنّ الإنسان حرّ في أفعاله حرّية مطلقة و تبعه في فكره و
منهجه غيلان الدّمشقي و قد استطاعا سوياً أن يجعلا لدعوتهما أنصارا
وبالتّالي التأثير في الأوساط الإسلاميّة. و من ثمّ طفت على سطح
الأحداث جماعة أخرى ناهضت القدريّة وأشاعت أنّه لا حرّية للإنسان
بل الله هو خالق كلّ شيء و أنّ الإنسان غير فاعل على الحقيقة بل
مجازا فلا فرق بين فعله و بين أن نقول جرى الماء و أثمرت الشّجرة.
و قد تزعم هذه الدّعوى الجهم بن صفوان (ت128هـ) و من هنا ظهر
الكلام و كثر القيل و القال و أدلى كلّ متكلم بدلوه و خاضوا في كثير
من المواضيع و المقالات.

تعتبر مسألة القدر أحد المسائل التي شغلت الإنسان خصوصا
أصحاب الدّينانات و الفلسفات والملل، وهي بحقّ مشكلة دقيقة، أو هي

أهمّ مشكلة يتناولها علم الكلام و الفلسفة بعد وجود الله كونها تنصدّي
لبحث السؤال الذي يخالّج النفوس و الذي يمسّ حقيقة الإنسان ذاته و
السؤال هو: ﴿هل الإنسان مجرد آلة من نوع خاصّ تنفّذ حتميّة
مرسومة ليس لها أن تحيد عنها أو تخرج عليها؟ أم أنّ له حرّيته التي
يمارس أفعاله ابتداء منها و بناء عليها؟﴾ (الزرّكان، محمّد الصّالح: فخر الدّين
الرازّي وآراؤه الكلاميّة و الفلسفيّة، دار الفكر، د.ط، د.ت، ص520). ولهذا نجد أبو
حنيفة في كتابه الفقه الأكبر يبسط هذه المسألة تحت مسمّى ﴿القول في
القدر﴾ معتبرا أنّ الله تعالى عالم في الأزل بالأشياء قبل كونها وهو
الذي قدر الأشياء وقضاها ولا يكون في الدّنيا ولا في الآخرة شيء إلّا
بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتبه في اللّوح المحفوظ ولكن كتبته
بالوصف لا بالحكم... (أبو حنيفة، الفقه الأكبر، مكتبة الفرقان، الإمارات العربيّة،
ط1، 1999، ص29)، وبهذا يتبيّن أنّ المسألة تتّصل من جانب بالذّات
الإلهيّة و ما يتفرّع عنها من مباحث الأمر والعلم و القدرة و الإرادة
والحكمة والعدل و الوعد و الوعيد، فضلا عن صلتها المباشرة
بالإنسان لأنّه مكلف ومسؤول و هو المخلوق المعني بالتّوابع والعقاب
دون أن يغفل عمّا أودعه الله تعالى فيه قدرة و إرادة (العلائي، صلاح
الدّين، إجمال الإصاغة في أقوال الصحابة، تح: محمّد سليمان الأشقر، جمعيّة إحياء
التّراث الإسلامي، الكويت، ط1، 1987، ص19. الكويت، ط1، 1987، ص19).

إنَّ شعور الإنسان بأنَّ له القدرة على فعل الفعل أو الامتناع عنه فضلا عن شعوره بأنَّ له إرادة تمكَّنه من فعل ما يريد و ترك ما لا يريد من الأفعال الاختيارية و لهذا نرى البخاري قد ألَّف كتابا سمَّاه أفعال العباد و فيه عرض جملة من الآراء المخالفة؛ ففي معرض تفنيده و ردّه لكلام الجهميّة نجده يقول: ﴿فأمّا أفعال العباد فقد حدّثنا عليّ بن عبدالله حدّثنا مروان بن معاوية حدّثنا أبو مالك عن ربعي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: «إنَّ الله يصنع كلّ صانع و صنعته» و تلا بعضهم عند ذلك: (و الله خلقكم و ما تعملون) (البخاري، خلق أفعال العباد، تح: عبدالرحمان عميرة، دار عكاظ، الرياض السعودية، ط2، د.ت، ص46).

كما أنَّ شعور الإنسان بأنَّ له إرادة لا يمنع شعوره بقوة خفيّة قادرة على دفع الإنسان نحو الفعل مثلما هي قادرة على الحيلولة دون تحقّق إرادته من فعل الفعل.

يوهم ما تقدّم وجود تنازع في الإرادات الأمر الذي ازداد تعقيدا مع وجود آيات كثيرة يفهم من ظاهرها أنَّ الإنسان حرّ مخيّر و بين آيات أخرى ظاهرها يوحي بأنَّ الإنسان مجبر أو هو كالرّيشة في مهبّ الرّيح لا يملك من أمره شيئا. و من هنا بدأ التّساؤل عن أفعال العباد و علاقتها بمشيئة الله و قدرته: فهل النَّاس مجبورون عليها أم أنَّ لهم قدرة على إيجاد أفعالهم؟ و إذا كان الأمر كذلك فما حدود القدرة البشريّة مقارنة بالقدرة الإلهيّة؟ أي كيف يوفّق الإنسان بين كون فعله

داخل تحت عموم قدرة الله ومشيتته و بين كونه قادر على الفعل أو الامتناع عنه؟ وهل أنّ أفعال العباد مستثناة من عموم مشيئة الله وقدرته؟

نلاحظ انطلاقاً ممّا تقدّم أنّ الجدل كان فاشياً و على أشده بين من يدافع عن حرية الإنسان في اختياره لكلّ ما يصدر عنه و بين من ينفي كلّ مسؤوليّة للإنسان على اعتبار و أنّ الأعمال خیرها و شرّها من الله و قد كان لهذه الاتجاهات أثرها السلبيّ على المجتمع الإسلاميّ إذ أمسى الناس لا يفاضلون بين الطّاعة و المعصية و بما أنّ طريق المعاصي أقلّ مشقّة بدأ الناس في الزّیغ و الانحراف، و توسّط بين الاتجاهين السابقين تيّار يرى أنّ المعصية لا تضرّ مع الإيمان و إلى جانب هؤلاء كان تيّار الخوارج بالمرصاد لمقاومة الانحرافات فبلغ بهم الأمر حدّ التّكفير و استباحة الدّماء و الأعراض.

و أمام هذا الوضع المتأزّم لم يكن بمقدور المحدثين سوى إظهار الحقيقة على منهج السلف و تحديد مجال الفعل الإنسانيّ فهذا أبو حنيفة يعقد في فقهه الأكبر عنواناً للاستطاعة و يرى وجوب الإيمان بالقدر خيره و شرّه وأنّ الله عالم بكلّ ما يحدث في عالمه و مدرك لكلّ ما يصدر عن العباد بعد أن أودع فيهم ملكات التّمييز بين الصّالح و الطّالح و النّافع و الضّارّ و الخير و الشرّ دون أن يجبرهم، (أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص102. راجع: مصطفى سعيد الخن ود. محي الدين أديب مشو، العقيدة الإسلامية، دار ابن كثير، دمشق، ط 4، 2003، ص459). وعلى هذا يحاسبهم فيجازيهم أو يعاقبهم إذ الأفعال مختارة من الإنسان مخلوقة من الله و

هو عالم بها قبل كونها لذلك قدّرها و قضاها و لا ريب أن في هذا الطّرح ردّ على المخالفين و إن بدا صاحبه مرجئاً في بعض تفصيلاته.

و بمطالعتنا لأحوال القرن الثاني للهجرة نلاحظ تحذير المحدثين من الكلام و شتّهم هجوماً على أربابه تأسيساً بما فعله عمر بن الخطّاب مع صبيغ الذي تكلم في المتشابه فضربه حتى أدمى رأسه و هؤلاء اكتفوا بمجرد جمع النصوص و الآثار و توضيح مغالطات الخصوم فضلاً عن توضيح الفهم الشرعي و السّليم لكلّ مسألة و بيان ما يلزم المسلم معرفته من أمور دينه و قد جاءت توضيحاتهم إمّا مبنوثة بين ثنايا كتبهم و مدوّناتهم أو على شكل رسائل كصنيع أحمد و غيره في الردّ على الجهميّة و صنيع البخاري في خلق الأفعال و إن كان موضوع هذا الكتاب هو التّشنيع على المعتزلة والقدرية النفاة لقدر الله عزّ وجلّ و كذلك القائلين بأنّ العبد يخلق أفعال نفسه، فضلاً عن الردّ على النافين لصفات الله عزّ وجلّ، وقد أفاض البخاري في الردّ عليهم في مسألة كلام الله و بيان أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق. وقد تضمن

هذا الكتاب (484) نصّاً؛ فيها الأحاديث المرفوعة والموقوفة وآثار التابعين وأئمة السّنة، وليس كلّ ما ورد فيه صحيح بل فيه الصّحيح والحسن والضّعيف، وهو كتاب مهمّ لأنّه حفظ لنا كثيراً من نصوص السّلف في مسائل الاعتقاد، كما أنّه شهادة صادقة على أن الإمام البخاري كان من أئمة أهل السنة والجماعة المتّبعين لما كان عليه

سلف الأمة في مسائل الاعتقاد و أنه أدلى ببلوه في الردّ على أصحاب
الأهواء.

و منذ القرن الخامس للهجرة برز محدثون ألفوا كتباً اقتربوا فيها
من المنهج الاستدلالي عند المتكلمين في مباحث العقائد و كان هذا
الاتجاه تمهيداً لظهور الفكر الأشعريّ الذي دافع عن عقائد السلف
بالاستدلال الكلامي و أضحى مدرسة كلامية أكثر منه موقفاً رافضاً
لفكر الكلامي. و لو طالعنا مثلاً كتاب شرح أصول الاعتقاد للالكائي
(ت418هـ) لتبيّنت لنا عدّة أمور منها انتقاله إلى مرحلة الشروح بدل
التقريرات كما فعل محدثوا القرن الثاني للهجرة زد عليه أن تبويبه
للمسائل بدا أكثر انتظاماً و تأثراً بمنهج المتكلمين ففي المقدمة نجده
يؤكد وجوب معرفة ما كلف الله به عباده و منها اجتناب البدع فضلاً
عن ضرورة انتهاج منهج الصحابة و التابعون و غيرهم من سلف
الأمة، و في الأثناء يوضح جهل المعتزلة بالكتاب و السنّة منتصراً
لعقائد أهل السنّة و الجماعة من وجوب الإمساك إذا ذكر القدر (و
الالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة و الجماعة، تج: أحمد بن سعد بن حمدان
الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط8، 2003، 7/1323).

و يؤكد البيهقي (ت458هـ) أن من مقتضيات الإيمان بالقدر
الإيمان بأنّ أفعال الفرد الاختيارية مخلوقة لله تعالى وليس للعبد تأثير
في إيجادها سواء أكانت خيراً أم شراً وأن الله تعالى يخلق في المخلوق

قدرة على إصدار ذلك الفعل وإحداثه و عليه يكون الفعل إبداعا وإحداثا لله وكسبا للعبد ﴿فكّل مقدور فالله قادره وأنّ الخير والشرّ، وإن كانا ضدّين فإنّ قادرهما واحد وليس قادر الشرّ غير قادر الخير كما تقوله الثنوية فإذا ثبت أن الإيمان بالقدر شعبة من شعب الإيمان فقد دلّ الكتاب ثمّ السنّة على أنّ الله تعالى علم في الأزل ما يكون من عباده من خير وشرّ، ثم أمر القلم فجرى في اللوح المحفوظ بما علم﴾ (البيهقي، شعب الإيمان، تح: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي الهند، ط1، 2003، 1/ 353). وهنا نجده يردّ على الثنوية و هم قوم يزعمون أنّ النور والظلمة أزليّان و بهذا يظهر لنا بما لا يدع مجالا للشك أنّ المدونات الحديثية لم تكن فقط تحوي أحاديث النبي ﷺ و أخبار السلف بل بات أصحابها يؤرّخون للمقالات الكلامية و إن لم يصرّحوا بذلك.

3- مناهج المحدثين في تاريخ المباحث الكلامية

تتعدّد مناهج البحث تبعا لتعدّد العلوم و تنوّعها بيد أنّ البحث في العلوم الإنسانية يحيلنا على تباين المتخصّصين فيه في مقارباتهم؛ فبعضهم يسعى لاكتشاف وقائع أو نظريات أو قوانين اجتماعية لم تكن معهودة من قبل أو ينطلق من نظريات أو قوانين اجتماعية أنجزها باحثون آخرون فيبذل الوسع لتفسير الظواهر وفقها، وبعضهم لا يتوقع أكثر من إنتاج نماذج نظرية تسلّط الضوء على الإنسان والمجتمع من

زوايا مختلفة و من هذا المنطلق نتساءل عن طبيعة المناهج التي
اعتمدها المحدثون في مقارباتهم للمباحث الكلامية.

لئن اهتم علماء المناهج بالشروط العقلية و الشخصية للباحث
فإن المحدثين أضافوا إليها شروطاً أخلاقية وسلوكية من صلب القرآن
و السنة كالعدالة و الضبط و غيرها من الشروط المعتبرة؛ فقدموا
الجرح على التعديل بناء على قاعدة الشك طريق اليقين في قبول
الأخبار أو ردّها كما بنوا أساس منهجهم على القاعدة الفطرية
الإنسانية، وهي: أنّ الخبر لا يمكن أن يخالف الحقيقة إلا إذا كان راويه
كاذباً أو يحتمل الخطأ، وبنو على هذه القاعدة المطالبة باتصال السند،
واشترطوا أن يبين الراوي عمّن روى عنه، حتى ينتهي الإسناد إلى
المخبر الأوّل من غير شذوذ و لا علة ليتأكّدوا أنّ جميع الرواة في
الإسناد من أهل الضبط والعدل، كما راعوا اختلاف طبيعة الروايات
وأحوالها فتشدّدوا في أحاديث الأحكام وتساهلوا فيما سواها. فإذا كان
المحدثون قد أسسوا لأنفسهم منهجاً مستقلاً في علم الحديث فما هي
أصول منهجهم في الغيبيات و العقائد؟

سلك المحدثون منهجاً متميّزاً في مؤلفاتهم و ردودهم على
خصومهم من أبرز أصوله:

❖ اعتماد القرآن الكريم مصدراً رئيسياً مع تقديمه في استمداد
الأمر العقديّة و كذلك تقديمه على حكم العقول فلو وجد تعارض

يَقْدَمُونَ النَّقْلَ لِأَنَّ الْعَقْلَ قَدْ صَدَّقَ الشَّرْعَ فِيمَا أَخْبَرَ مِنَ الْعَقَائِدِ وَ
الْغَيْبِيَّاتِ. وَ لِحَقِيقِ هَذِهِ الْغَايَةِ لَا بَدَّ مِنْ فَهْمِ النَّصُوصِ كَمَا فَهَمَهَا السَّلَفُ
لَأَنَّهُمْ أَعْلَمُ الْأُمَّةَ وَ لَأَنَّهُمْ فَهَمُوا الْقُرْآنَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَ تَنَاقَلْتَهُ الْكَافَّةُ
رَوَايَةً وَ دَرَايَةً عَنْهُمْ وَ لَأَنَّهُ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ فَفَهُمُوهُ بِالسَّلِيلَةِ وَ مَا أَشْكَلَ
عَلَيْهِمْ مِنْهُ أَفَهُمَهُمْ إِيَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، كَمَا نَجَدُهُمْ يَرُدُّونَ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى
الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ لِأَنَّ النَّصُوصَ يُوَافِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا إِذَ الْكُلِّ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ وَ لَا تَعَارُضُ بَيْنَ النَّصُوصِ.

❖ الاعتداد بالسنة لأنها هدي النبي ﷺ وهي التي تفسر القرآن
وتبينه قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ) (سورة النحل الآية 44). و الله تعالى قرن طاعته بطاعة رسوله
و حذر من مخالفة الرسول و لهذا نرى المحدثين يستدلون بالأحاديث
الصحيحة في ردّهم على الخصوم و كذلك نجدهم يحتجون بالخبر
الواحد إذا كان صحيحا و تلقّته الأمة بالقبول يقول أبو المظفر
السّمعاني (ت489هـ): ﴿إِنَّ الْخَبَرَ إِذَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَاهُ الثَّقَاتُ وَالْأَثَمَةُ وَأَسَنَدُهُ خَلْفَهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ فِيمَا
سَبِيلُهُ الْعِلْمَ وَ هَذَا قَوْلُ عَامَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ﴾ (السّمعاني، أبو المظفر، الانتصار
لأصحاب الحديث، تح: محمّد بن حسين بن حسن، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ط1،
1996، ص34).

❖ اعتماد اجماع السلف كأصل منهجي لأن الأمة لا تجتمع على خطأ و كذلك القياس فنراهم يحتجون بصريح المعقول الذي لا يتعارض مع صريح المنقول.

هذه هي الأصول الكبرى لمناهج المحدثين، فما هي سمات منهجهم في تناولهم البحث في العقائد؟

❖ الاستدلال بالنص

يرى المحدثون أن أعظم نعمة هي الاعتصام بالكتاب و السنة وأن على الأمة أن تنقاد لأحكامهما كما انقاد السلف إليهما تنازلاً عند قول النبي ﷺ : «... ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به» (صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي، ح. رقم 2408). ولأجل هذا كان الإمام مالك يلتزم القرآن و السنة دون بحث في الكيف؛ قال القاضي عياض نقلاً عن سفيان بن عيينة قوله: ﴿سأل رجل مالكا فقال: (على العرش استوى). كيف استوى يا أبا عبد الله؟ فسكت مالك ملياً حتى علاه الرخضاء وما رأينا مالكا وجد من شيء وجده من مقالته، وجعل الناس ينتظرون ما يأمر به ثم سري عنه، فقال الاستواء منه معلوم، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة والإيمان به واجب وإني لأظنك ضالاً أخرجوه عني﴾ (القاضي عياض، ترتيب الدارك ، 39/2).

و على هذا النهج النصي يواصل أحمد بن حنبل ردّه على المبتدعة؛ ففي مقدّمة كتابه الردّ على الجهميّة والزنادقة نراه يبيّن قبح أثرهم على النّاس و ينعتهم بالغلوّ و الباطل و الجهل و أنّهم ﴿ عقدوا ألوية البدع وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلّمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال النّاس بما يشبهون عليهم ﴾ (ابن حنبل ، أحمد ، الردّ على الجهميّة و الزنادقة، تح: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات، الرياض السعودية، ط1، 2003، ص57). كما عقد في كتابه بابا سمّا ﴿مناظرة الجهم للسمنية﴾ و في هذا الباب بيّن أنّ الجهم اعتمد على ثلاث آيات متشابهة معتبرا أنّه قد تعسف على القرآن وأوّله على غير تأويله.

كما نجده في نفس الباب يردّ على الجهم بدعة القول بخلق القرآن مستندا إلى النصوص التأسيسية فراح يقول: فمّا يسأل عنه (أي جهم) يقال له: تجد في كتاب الله آية تخبر عن القرآن أنّه مخلوق؟ فلا يجد. فيقال له: فتجده في سنّة رسول الله ﷺ أنّه قال: إنّ القرآن مخلوق. فلا يجد. فيقال له: فمن أين قلت؟ ﴿ (ابن حنبل ، أحمد ، الردّ على الجهميّة و الزنادقة، ص101)، وهكذا يكرّر الإمام أحمد منهجه النصي في كثير من صفحات هذا الكتاب، و كان هذا دأب البيهقي و ابن منده

والصابوني و غيرهم حيث كانوا يوردون عناوين دالة على المعنى المراد و يوردون الأقوال المخالفة ثم يردون عليها بالقرآن ثم بالسنة ثم بالأثر و عليه نراهم يقدمون النقل على العقل في مسعى لتأكيد ضرورة الاعتصام بالنصّ فطوّعوا المفاهيم العقلية تبعاً لذلك.

❖ الاستدلال بالعقل

خلق الله تعالى الإنسان و ميّزه عن سائر الموجودات بالعقل و هو ملكة إدراك بل هو من أجلّ نعم الله على الإنسان و لذلك وجدنا القرآن يثني على العقل و العقلاء و كلّ نشاط عقليّ و يذمّ التقليد بل يدعو إلى السير في الأرض و النظر و التأمل و غيرها من العمليات العقلية التي تعود بالفائدة على الإنسان في معاشه و معاده، و من هنا فالمحدثون لا يرفضون العقل كأداة للإدراك كما لا يقلّلون من شأنه فهو مناط التكليف بل رفضوا العقل على مذهب الفلاسفة لقول بعضهم بالعقول العشرة في أثناء تفسيره خلق العالم و صدوره عن الأوّل.

و رغم إعراض المحدثين عن العقل إلا أنّ الجانب العقليّ بدا ظاهراً في تأويلات ابن فورك (ت406هـ) من خلال كتابه مشكل الحديث إذ افتتحه بعنوان ﴿ذكر خبر ممّا يقتضى التأويل و يوهّم ظاهره التشبيه﴾ و هذا الخبر هو حديث الصورة و هو قول النبي ﷺ : «إنّ الله خلق آدم على صورته»؛ فقال: ﴿أمّا قوله عليه السلام خلق آدم على صورته فقد تأوله المتأولون من أهل العلم على وجوه كثيرة

سنذكرها ثم نزيد فيها ما وقع لنا في تأويله مما يوافق تأويلهم ﴿ (ابن
فورك، مشكل الحديث و بيانه، تح: موسى محمد عليّ، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2،
1985، ص48). كما نجده يؤوّل في مجمل الأحاديث التي بسطها في
كتابه و منها أيضا على سبيل الذكر: إن الله سبحانه ليضحك إلى ثلاث؛
رجل قام في جوف الليل وأحسن الطهور ثم صلى ورجل نام ساجدا
ورجل نجا كتيبة منهزمة وهو على فرس جواد ولو شاء أن يذهب
لذهب ﴿، ثم يقوم بتأويل هذه الأخبار مستفيدا من براعته اللغوية ومن
مخزونه المعرفي و لهذا وجدناه يردّ حتّى تأويلات بعض المحدثين
كابن قتيبة و يصحّحها قال: ﴿واعلم أنّ بعض أصحابنا المتكلمين في
تأويل هذا الخبر حاد على وجه الصواب وسلك طريق الخطأ والمحال
فيه وهو ابن قتيبة توهمّا أنّه مستمسك بظاهره غير تارك له فقال إنّ الله
عزّ وجلّ صورة لا كالصّور كما أنّه شيء لا كالأشياء فأثبت الله تعالى
صورة قديمة زعم أنّها لا كالصّور وأنّ الله خلق آدم على تلك الصّورة
وهذا جهل من قائله وتوغّل في تشبيهه الله تعالى بخلقه ﴿ (ابن فورك،
مشكل الحديث و بيانه، ص67)، ويذكر أيضا: وقد روي أن عمر بن
الخطاب كان كثيرا ما ينشد هذين البيتين:

(هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ ... بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا)

(فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهِيَهَا ... وَلَا قَاصِرُ عَنْكَ مَأْمُورُهَا)

ومعنى قوله بكفّ الإله أي في سلطانه وملكه وقدرته وهذا أيضا جائز في كلام الناس في معاملاتهم وتعارفهم لأنهم يقولون ما فلان إلا في كفي يريدون بذلك أنه ممن يجري عليه أمر ملكه ففي ذلك دليل لنا على خلاف قول القدرية لأن الصدقة فعل المصدق وقد أخبر أنها في كف الله على معنى أنها في ملكه وتحت قدرته وهذا يوجب أن يكون مقدور الله مخلوقا له ﴿ (ابن فورك، مشكل الحديث و بيانه، ص 67).

و تأسيسا على ما تقدّم فالمحدثون لا يرفضون العقل كوظيفة إدراكية كما لا يقللون من شأنه لعدة اعتبارات منها أنّ مبادئ و أصول و شريعة الإسلام مؤسّسة عليه بل لعلمهم في موقفهم من العقل كانوا أكثر فطنة من غيرهم و منذ وقت مبكر لذلك نرى الإمام مالك يعتدّ بالقياس و هو نوع من الرأى إذا لم يخالف الكتاب والسنة؛ لهذا أثر عنه قوله: ﴿إنّما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأىي فكلّ ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه﴾، (القاضي عياض، ترتيب المدارك، 1/ 183). وهذا تصريح منه بأنّ له رأيا في حدود النصوص سواء منها القرآن والسنة وفهم الصحابة و التابعين ما يكشف نزعه السلفية القائمة على الاتّباع لا الابتداع.

بدت هذه النزعة العقلية حاضرة و بكثافة مع أبي حنيفة في البرهنة على وجود الله أثناء جداله حينما رام توجيههم إلى موجد العالم؛ ذكر الرّازي (ت 606هـ) أنّ أبا حنيفة كان سيفاً على الدهرية،

وكانوا ينتهزون الفرصة ليقتلوه؛ فبينما هو يوما في مسجده قاعد إذ
هجم عليه جماعة بسيوف مسلولة وهمّوا بقتله فقال لهم: أجيبيوني عن
مسألة ثمّ افعلوا ما شئتم فقالوا له هات، فقال: ما تقولون في رجل يقول
لكم إنّي رأيت سفينة تجري مستوية ليس لها ملاح يجريها ولا متعّد
يدفعها هل يجوز ذلك في العقل؟ قالوا: لا، هذا شيء لا يقبله العقل؟
فقال أبو حنيفة: يا سبحان الله إذا لم يجز في العقل سفينة تجري في
البحر مستوية من غير متعّد ولا مجري فكيف يجوز قيام هذه الدّنيا
على اختلاف أحوالها وتغير أعمالها وسعة أطرافها وتباين أكنافها من
غير صانع وحافظ؟ فبكوا جميعا وقالوا: صدقت وأغمدوا سيوفهم
وتأبوا (الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت لبنان، ط3،
1420هـ، 333/2 . وينظر القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب،
د.ت، 41/3).

تؤكد هذه الرواية رجاحة عقل أبي حنيفة في جداله طائفة
الدّهريّة الذين ينكرون وجود الخالق فضلا عن البعث فكانت إجابته
مفحمة استرشد فيها قياس الأولى كما في قصّة إبراهيم عليه السّلام مع
ذلك الرّجل الذي حاجّه في ربّه و بهذا يظهر لنا أنّ أبا حنيفة كان يعتمد
العقل كما الشّرع و أنّه خاطب القوم بما يفهمون فكان العقل جسرا
للحوار مع الآخر المختلف و هذا هو دأب علمائنا الرّبّانيّين بل هذه هي
رسالة الإسلام الخالدة.

الخاتمة:

انتهى البحث إلى عدة نتائج مهمة يمكن أن نجملها فيما يلي:

- ✓ بيان أن المحدثين تجاوزت جهودهم حدود نقل الأحاديث رواية ودراية وأنهم لم يكونوا بمعزل عن المحيط الخارجي بل يؤكد البحث تطور الفكر الكلامي عندهم تبعا لتطور الزمان والمكان.
- ✓ إبراز أن المحدثين تحملوا مسؤولياتهم في علم الكلام فاضطروا إلى البحث فيه مكرهين بمنهج يجمع ويوازن بين العقل والنقل.
- ✓ توضيح أن المحدثين وإن اهتموا بجمع النصوص الحديثية فإن مدوناتهم جاءت حافلة بذكر أخبار أرباب الفكر مسلمين وغير مسلمين الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن دراسة المباحث الكلامية ليس حكرًا على كتاب المقالات بل للمحدثين جهودا لا تتكرر لو تناولنا مدوناتهم بكل موضوعية بعيدا عن التعصب والانتماء المذهبية، لوجدنا أنهم قدموا مساهمات تستحق الإشادة والثناء عبروا من خلالها أنهم منفتحون على واقعهم الثقافي والمعرفي.
- ✓ تأكيد أن نعت المحدثين بالرجعية والتخلف يعدّ جناية على هذه المدرسة التي سعى أصحابها قدر المستطاع إلى التوفيق بين صحيح المنقول وصريح المعقول، بل كانوا حماة للعقائد على منهج السلف فردّوا الشبه والبدع بمنهج يقوم على الاستدلال بالنص أولا ثم الاستئناس بالعقل.

✓ إبراز أنّ المباحث الكلامية كانت مبنوثة في المدونات الحديثية و
لهذا يؤكد البحث ضرورة التعمق في دراسة الفكر الكلامي عند
المحدثين لتنوّع مراحل و تطوّر مباحثه.

المصادر و المراجع (مرتبة ألفبائيًا)

- (1) الأسفراييني، التّصير في الدّين و تمييز الفرقة النّاجية عن الفرق
الهالكين، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار عالم الكتب، بيروت- لبنان،
ط/ 1، 1983
- (2) البخاري، أبو عبدالله، الجامع المسند، تحقيق زهير بن ناصر، دار طوق
النّجاة، ط1، 1422هـ
- (3) البخاري، أبو عبدالله، خلق أفعال العباد، تحقيق عبدالرحمان عميرة، دار
عكاظ، الرياض السعودية، ط2، د.ت
- (4) البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق د. عبد العلي عبدالحميد حامد، الدار
السلفية، بومباي الهند، ط1، 2003
- (5) الترمذي، أبو عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر و محمّد
فؤاد عبدالباقي، شركة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1975
- (6) بن الحجاج مسلم، المسند الصحيح، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، دار
إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت
- (7) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمّد فؤاد
عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1379هـ

- 8) بن حنبل، أحمد، الردّ على الجهميّة و الزنادقة، تحقيق صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات، الرياض السعودية، ط1، 2003
- 9) أبو حنيفة، الفقه الأكبر، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط1، 1999
- 10) الدارمي، أبو محمد، سنن الدارمي، تحقيق حسين سليم، دار المغني، السعودية، ط1، 2000
- 11) الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط3، 1420هـ
- 12) الزركان، محمد الصالح: فخر الدين الرازي وآراءه الكلامية و الفلسفية، دار الفكر، د.ط، د.ت
- 13) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، القاهرة- مصر، 1349هـ
- 14) السمعاني، أبو المطر، الانتصار لأصحاب الحديث، تحقيق محمد بن حسين بن حسن، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ط1، 1996
- 15) السيوطي، جلال الدين، جامع الأحاديث، ضبطه و خرّج أحاديثه فريق من الباحثين بإشراف علي جمعة، طبع على نفقة د.حسن عباس زكي، د.ت
- 16) الشاطبي، الموافقات، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1992
- 17) العلائي، صلاح الدين، إجمال الإصابة في أقوال الصحابة، تحقيق محمد سليمان الأشقر، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1، 1987، ص19. الكويت، ط1، 1987

18) عجاج، محمد، السنة قبل التدوين دار الفكر، بيروت- لبنان، ط3،

1980

19) الغريسي، محمد، تاريخ الإسلام السياسي من الحكومة النبوية حتى
العصر العباسي الأول، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، ط1،

2023

20) ابن فورك، مشكل الحديث و بيانه، تحقيق موسى محمد علي، عالم
الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1985

21) القاضي عياض، ترتيب المدارك، تحقيق عبدالقادر الصّحراوي، مطبعة
فضالة -المغرب، ط1، 1970

22) القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، د.ت

23) الكيلاني، مناظر، تدوين الحديث، ترجمة عبدالرزاق إسكندر، دار
الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 2004

24) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة، تحقيق أحمد بن
سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط8، 2003

25) مالك، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي،
بيروت لبنان، ط1، 1985

26) المتقي الهندي، علاء الدين: كنز العمال في سنن الأقوال و الأفعال،
تحقيق بكري حياني و صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان،

ط/ 5، 1981

27) مصطفى سعيد الخن ود. محي الدين أديب مشو، العقيدة الإسلامية، دار

ابن كثير، دمشق، ط 4، 2003

28) Fling ,F.M ;The Writing of History,An introduction to
Historical Method, New Haven, Yale University
Press, 1926